

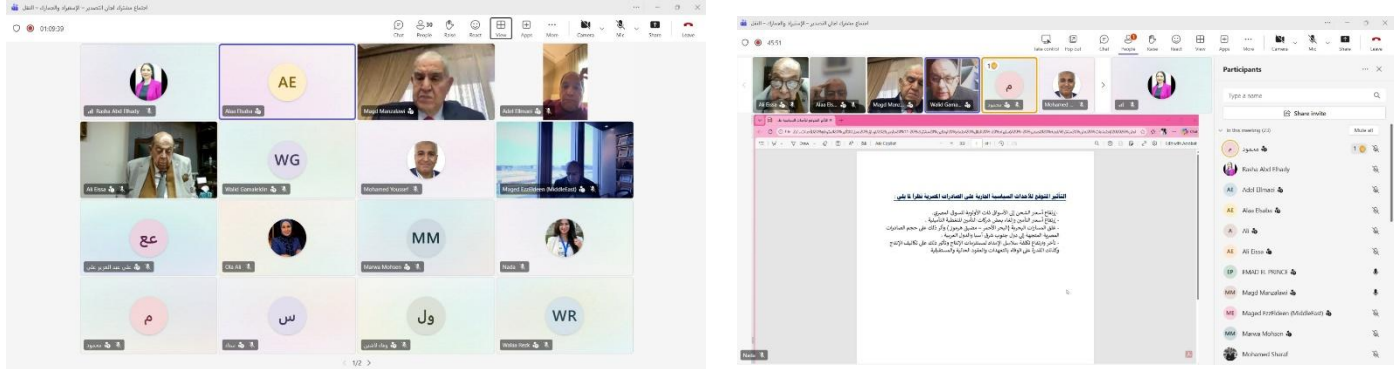
## محضر اجتماع مشترك اونلاين عبر تطبيق مايكروسوفت تيم نظمته

لجان :- التصدير – الاستيراد والجمارك - النقل

١١ مارس ٢٠٢٦ – بمقر الجمعية

# EBA

Egyptian Businessmen's Association  
جمعية رجال الأعمال المصريين



عقدت جمعية رجال الأعمال المصريين برئاسة ومشاركة المهندس/علي عيسى اجتماع مشترك اونلاين نظمته لجان التصدير برئاسة الدكتور وليد جمال الدين - والاستيراد والجمارك برئاسة الاستاد علاء السبع - والنقل برئاسة الأستاذ عادل اللمعي عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة، وبمشاركة المهندس مجد الدين المنزلاوي الأمين العام ورئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي وعدد من رؤساء ونواب اللجان التخصصية بالجمعية ومجموعة من أعضاء الجمعية. وذلك في تمام الساعة الثانية عشر والنصف ظهر يوم الاربعاء الموافق ١١ مارس ٢٠٢٦ عبر تطبيق مايكروسوفت تيم حيث عُقد اللقاء بهدف فتح باب الحوار والمناقشة حول:

### ” الأحداث السياسية الجارية في المنطقة وأثارها المباشرة على الإقتصاد المصري

بشكل عام وعلى حركة التجارة المصرية على وجه الخصوص ، والتوافق على الآليات

التي يمكن إقترادها على الحكومة المصرية لتلافي تلك الآثار .

**بدأ المهندس//علي عيسى - رئيس مجلس الإدارة، بالجمعية:-** حديثه مؤكداً أن الاجتماع يهدف الي صياغة مجموعة من التوصيات والمقترحات التي يمكن رفعها إلى الحكومة، بما يسهم في الحد من الآثار الاقتصادية والتجارية والاستثمارية السلبية للتوترات الجيوسياسية، وتعزيز قدرة الاقتصاد المصري على الصمود ومواجهة التحديات الراهنة، وتابع سيادته إن الجمعية تحرص على القيام بدورها الوطني في دعم الاقتصاد المصري، مشيراً إلى أنه طلب رسميًا رأي الجمعية ومناقشتها للتطورات الراهنة وتأثيراتها على الاقتصاد العالمي والإقليمي.

كما أكد سيادته أن الهدف الخروج بورقة عمل متكاملة بتوصيات للحكومة تتضمن حلولاً وإجراءات عاجلة يمكن تقديمها للوزراء ومتخذي القرار بشأن اليات التعامل مع تداعيات اضطرابات سلاسل الإمداد وارتفاع تكاليف الإنتاج والطاقة والنقل، وتأثيرها على القطاعات الإنتاجية والصناعية والزراعية وعلى الصادرات المصرية.

وطالب سيادته بزيادة المساندة التصديرية بنسبة ٠.٧٪ بشكل استثنائي لمواجهة تداعيات الظروف الطارئة، إلى جانب الإسراع في صرف مستحقات المصدرين بما يخفف من أعباء ارتفاع تكاليف النقل والشحن، وأشار إلى أن زيادة أسعار الوقود محليًا وتوقيته كان يحتاج الي تريث حيث ادي رغم تراجع أسعار النفط عالميًا إلى ارتفاع عناصر التكلفة على عمليات التصدير، حيث يمثل الوقود نحو ١٥٪ من تكلفة النقل، موضحا أن أسعار نولون النقل ارتفعت بنحو ٢٠٪ خلال يوم واحد، وطالب الحكومة بالتدخل لضبط الأسواق ومنع أي زيادات غير مبررة في أسعار النقل، بما يضمن استقرار الأسواق وعدم انتقال هذه الزيادات إلى أسعار السلع.

**وأكد المهندس/ مجد الدين المنزلاوي – الأمين العام ورئيس لجنة الصناعة والبحث العلمي بالجمعية.** على أهمية إعلان الحكومة بشكل واضح مبررات ونسب زيادة أسعار الطاقة، بما يعزز الشفافية ويطمئن المواطنين ويسهم في تحقيق الانضباط داخل الأسواق، وأكد سيادته أن الصناعة المصرية تتحمل الجزء الأكبر من التداعيات الاقتصادية واللوجستية للأحداث الجارية، نظرًا لتأثرها بعمليات الاستيراد والإنتاج والتصدير على حد سواء.

وأوضح أن ارتفاع أسعار المحروقات يزيد الأعباء المالية على المصانع، خاصة الواقعة خارج المدن الصناعية، ما يؤدي إلى زيادة تكاليف التشغيل والأجور ويؤثر كذلك على القطاع الزراعي وأسعار الغذاء، وطالب بتقديم دعم للقطاعين الصناعي والزراعي من خلال خفض سعر الفائدة على القروض إلى ١٠٪ بدلًا من ١٥٪، لتخفيف أعباء التشغيل، كما اقترح سيادته مطالبة البنك المركزي بإصدار تعليمات للبنوك بقبول تأجيل سداد القروض للشركات المتضررة بفائدة مخفضة.

**وأضاف الأستاذ عادل اللمعي – عضو مجلس الإدارة ورئيس لجنة النقل بالجمعية:-** أهمية توقيت عقد هذا الاجتماع في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها المنطقة والعالم حيث أثرت التوترات الجيوسياسية على العديد من القطاعات، خاصة النقل البحري، وسلاسل الامداد والتجارة، ولفت سيادته إلى أن إغلاق مضيق هرمز يمثل أحد أخطر التحديات باعتباره ممرًا يمر عبره نحو ٢٠٪ من تجارة الطاقة في العالم.

وأوضح أن هذه التطورات تؤثر بشكل مباشر على أسعار الطاقة وزيادة تكاليف الشحن والنقل والحاويات وبالتالي اضطرابات لسلاسل الإمداد العالمية وعلى مصر باعتبارها أحد أهم مراكز التجارة واللوجستيات في المنطقة، كما توقع انخفاض إيرادات قناة السويس بنحو ٢٥٪.

وأضاف أن مصر أنفقت خلال السنوات الماضية مليارات الدولارات على تطوير قطاع النقل والبنية التحتية، وهو ما يؤهلها لتصبح مركزًا إقليميًا لتخزين وتداول الطاقة، وطالب الحكومة ووزارة المالية ومصحة الجمارك بتسريع إجراءات التجارة العابرة "الترانزيت"، مشيدًا بقرار إعفاء بضائع الترانزيت من نظام التسجيل المسبق للشحنات لمدة ثلاثة أشهر.

**و أكد الدكتور/ وليد جمال الدين – رئيس لجنة التصدير بالجمعية:-** أن التطورات الحالية أثرت بشكل واسع على سلاسل الإمداد العالمية، مشيرًا إلى أن تأثيرها يشبه إلى حد كبير ما حدث خلال جائحة كورونا، وأشار إلى أن استمرار التأثيرات على دول الخليج قد ينعكس سلبيًا على الصادرات المصرية، خاصة أن جزءًا كبيرًا منها يتجه إلى الأسواق العربية وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ثم الإمارات وعدد من الدول المتأثرة بالتوترات الإقليمية.

وأوضح سيادته أن هذه الظروف تخلق حالة من عدم اليقين بالنسبة للمصدرين، خاصة فيما يتعلق بسرعة استجابة البنوك في الدول المستوردة لإنهاء الاعتمادات الخاصة بالشحن، وأسعار الشحن ما قد يؤدي إلى اضطرابات في حركة الاستيراد والتصدير واحتمال نشوء نزاعات قانونية نتيجة عدم القدرة على الوفاء ببعض التعاقدات التصديرية.

**وأكد الأستاذ علاء السبع رئيس لجنة الاستيراد والجمارك بالجمعية** أن من أهم الإجراءات المطلوبة خلال هذه المرحلة تسهيل الإجراءات داخل الموانئ والجمارك وتسريع عمليات الإفراج عن البضائع لتجنب فرض غرامات تأخير إضافية. كما دعا سيادته إلى الاستفادة من قناة السويس بشكل أكثر مرونة عبر مسارات بديلة لنقل الصادرات والواردات من أوروبا إلى جدة بحرًا ثم نقلها برًا عبر باب المندب.

#### **ثم تم فتح باب الحوار للسادة الحضور حيث تم إستعراض ومناقشة النقاط التالية:**

- إنشاء برنامج أو صندوق دعم مؤقت لتعويض الزيادات الكبيرة في تكاليف النقل والتأمين البحري، خاصة أن معظم الشحنات تشمل خامات ومستلزمات إنتاج تؤثر على تنافسية الصناعة المصرية.
- ارتفاع سعر الدولار ساهم في زيادة إيرادات قطاع الطيران والسفر، ما أعاد قدرًا من التوازن إلى القطاع وأهمية سماح الحكومة المصرية لشركات الطيران الخليجية بالعمل في بعض المطارات المصرية مثل مطار سفنكس ومطار الإسكندرية أو العاصمة الإدارية الجديدة، بما يعزز التعاون الاقتصادي مع الدول العربية.
- أهمية التوسع في تصدير العمالة المصرية إلى الأسواق الخارجية، خاصة السوق السعودية. من خلال اتفاقيات منظمة بعيدًا عن نظام "السعودة"، حيث يعد تصدير العمالة أحد أهم مصادر العملة الأجنبية لمصر.
- أهمية استمرار التصدير في ظل الظروف الراهنة باعتباره رسالة ثقة للأسواق العالمية بأن الاقتصاد المصري قادر على العمل حتى في أوقات الأزمات. خاصة أن مصر شهدت خلال الفترة الماضية ارتفاعًا في الطلب على الصادرات والاستثمارات نتيجة إعادة تشكيل سلاسل الإمداد العالمية.
- ضرورة تحسين بيئة الأعمال وتوفير الأراضي الصناعية المرفقة والجاهزة، إضافة إلى التوافق مع اشتراطات التصدير الأوروبية الجديدة المتعلقة بالبصمة الكربونية.
- مطالبة الحكومة بالتراجع عن قرار رفع أسعار المحروقات التزامًا بألية التسعير التلقائي للطاقة المرتبطة بالأسعار العالمية، خاصة في ظل تراجع أسعار النفط عالميًا.
- تم الاتفاق على إعداد ورقة عمل تشتمل على جميع التوصيات المتفق عليها على أن يتم إرسالها للجهات المعنية بشكل عاجل.

**ثم إنتهى اللقاء حيث قام المهندس / علي عيسى -رئيس الجمعية ، بتوجيه الشكر لجميع السادة**

**الحضور على حسن المشاركة الفعالة.**